الزيدية باليمن

لحضرة الأستاذ الفاضل محمد بن اسماعيل العمراني

مدرس الحديث بدار العلوم بصنعاء اليمن

لقد جهل كثير من المسلمين عقيدة إخوانهم (الزّيود) الذين يقطنون الشمال الشرقي من بلاد اليمن جهلاعظيما ، كان من نتائجه السيئة أن رموهم بالابتداع فى الدين ، والشذوذ فى الرأى ، والمخالفة فى المأخذ للأحكام الشرعية ، حيث تركوا دراسة كتب الحديث الشريف المشهورة ، ورغبوا عن الاحتجاج والعمل بما فيها مستبدلين بها غيرها من الكتب المجهولة التى لا يعرفها علماء الحديث ولا يعترفون بها ، هكذا رموا من بعض إخوانهم جهلا ، كما رموا من بعض آخر بالجمود والتعصب المذهبي ، والبغض للسلف الصالح من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .

والحق أن الزيدية لم يشذوا فى آرائهم عن آراء إخوانهم المسلمين ، كما أنهم لم يشذوا فى طريق الأخذ والاحتجاج ، بل هم أقرب المذاهب إلى مذاهب أهل السنة والجماعة ، لا سيما مذهب الإمام أبي حنيفة رضوان الله عليه ، والبرهان الصحيح على هذا هو مجموع الإمام زيد بن على نفسه ، فإن من اطلع عليه منفرداً أو مع مراجعة شرحه (الروض النضير) عرف حق المعرفة صدق ما قلته ، من أنهم لايخرجون فى الغالب عن مذاهب الأئمة الأربعة عموماً ، ومذهب الحنفية خصوصاً ، كما اعترف بذلك بعض محققيهم ممن اطلع على المجموع وشرحه ، وهكذا القول فى فروعه كالمذهب الهادوى والقاسمى والناصرى والهارونى وغيرها من المذاهب

الفقهية اللاتى تفرعت من مذهب الإمام الأعظم زيد بن على عليه السلام ، فإنها مهما اختلفت عن أصلها فى بعض من المسائل الفقهية اليسيرة ، أو خالف بعضها بعضاً فى شىء من ذلك ، نراها تتفق كثيراً مع أصلها فى عدة مسائل كثيرة كبرى وتوافق غيرها من المذاهب الإسلامية الأخرى ، كما وافقها أصلها ، لأنها فرق متفرعة عنه ، ومتولدة منه ، ولا تخرج عنه إلا نادراً ، لا سيما المذهب الهادوى ، الذى أسسه إمام اليمن الإمام الهادى يحيى بن الحسين رضوان الله عليه ، وتمذهب به زيدية اليمن ، وظل المذهب الرسمى للحكومة اليمنية أكثر من ألف عام ، وهو أيضاً كأصله فى الموافقة غالبا لما عليه المذاهب الإسلامية الأخرى وعلى الخصوص مذهب الحنفية الذى يتمذهب به كثير من المسلمين ، وتمذهب به كثير من دول الاسلام وحكوماته قديماً وحديثاً ، وظل المذهب الرسمى للحكومة المصرية حتى الآن ، وكتب الهادوية شاهدة على ما قلته من الموافقة ، حتى كان بعض أئمة الهادوية يرى الأخذ من أقوال أبى حنيفة - إذا لم يجد للهادى نصاً فى أية مسألة فقهية - مذهباً للإمام الهادى وهذا أكبر دليل على أن المذهب الحنفى والمذهب الهادوى أخوان . بل يمكن أن أصرح للقارىء بأن المذهب الحنفى أقرب إلى المذهب الزيدى أو الهادوى منه إلى المذهب الحنبلى ، نعم ربما تفردوا بأقوال قد لا يوافقهم عليها أحد من أئمة المسلمين ، ولكن فى مسائل جزئية محصورة ، تعد بالأصابع ، لا تخرجهم إلى البدعة ، ولا توجب نبزهم بالشذوذ والابتداع .

وكم من عالم شذّ فى بعض أقواله العلمية ، وآرائه الفقهية ، واغتفروا له ذلك الشذوذ ، ولم يخرجوه من دائرة السنة إلى البدعة ، ولم ينبزوه بالشذوذ والابتداع .

وهم أيضا أبرياء مما اتهمهم البعض به ، من عدم دراستهم لكتب الحديث الشريف ، وعدم العمل والاحتجاج بما فيها ، كيف لا وهذه كتبهم أكبر برهان على رد هذه التهمة التى ليس لها مستند سوى توهم أن تفردهم برواية كتب حديثية رويت لهم من طريق أهل البيت مما يدل على جهلهم بكتب الحديث المشهورة المتداولة لدى جماهير المسلمين ، والواقع أنهم جمعوا بين الدراسة لكتب أهل البيت النبوى

كالمجموع الفقهى والتجريد والأماليات ، وبين الدراسة لكتب المحدثين كالأمهات الست وما يتبعها من المسانيد والمجاميع والمعاجيم ، وأعظم البراهين على قراءتهم لها وعملهم بأدلتها ، ونقلهم عنها ، واحتجاجاتهم بها فى مؤلفاتهم الفقهية ، لاسيما مؤلفات متأخريهم كالإمام القاسم بن محمد فى (الاعتصام) والسيد أحمد بن يوسف زباره فى (أنوار التمام) والسيد حسن الجلال فى (ضوء النهار) والقاضى حسين السباعى فى (الروض النضير) وهكذا غيرهم كمن اعتنى بالتخريج لكتبهم من كتب المحدثين كالضمدى فى تخريجه أحاديث الشفاء ، وابن بَهران فى تخريجه أحاديث البحر الزخار . ويؤيد برهاننا هذا ما نراه فى تراجم علمائهم عموما والمتأخرين منهم خصوصا ، من أخذهم عن مشايخ مذهبهم كتب أهل البيت أولا ، وكتب أهل الحديث ثانيا ، بل ربما أخذوا فى كتب الحديث عن غير مشايخ مذهبهم من شافعية وأحناف ، وحسب القارىء أن يتصفح ماقد طبع بالقاهرة من تراجم علمائهم (كالبدر الطالع) و (الملحق التابع) و (نيل الوطر) و (نشر العرف) وغيرها .

وهكذا مما يؤيد ما ذكرته مايراه القارىء فى مؤلفات متأخريهم التى جمعوها فى الأسانيد والأجاز والاثبات ، ويكفيه ماقد طبع منها فى الهند ومصر كإتحاف الأكابر و(العقد النضيد) وكلها مؤيدة لما ذكرته من غزارة معين علومهم الدينية ، وسعة دائرة معارفهم الفقهية حيث جمعوا بين علوم أهل البيت النبوى وعلوم أهل الأثر والحديث أخذاً وتدريساً وعملا واحتجاجا ، وهذا إن دل على شىء فهو براءتهم مما اتهموا به من قصورهم فى معرفة كتب المحدثين ، ورغبتهم عن العمل بما فيها ، كما يدل فى نفس الوقت على نهمهم العلمى وتحررهم الفكرى تحرراً مقرونا بالتسامح والانصاف ، ولو عرف الذين يتهمونهم بهذه التهمة حقيقة أمرهم لجعلوا تفردهم برواية هذه الكتب حسنة من حسناتهم لا سيئة من سيئاتهم ، على أنه قد يوجد منهم من لا يأخذ ولا يدرس كتب الحديث الشريف ، ولا يرى العمل بما فيها ، ولكنه قليل نادر يتضاءل أمام الكثير الغالب تضاؤلاً يمنع من الحكم على جميعهم بذلك .

وهم لا يتعصبون على غيرهم ممن يخالفهم فى الفقه الاسلامى من إخوانهم المسلمين ممن يتعبد بأى مذهب إسلامى إذا كان خلافه فى المسائل الفقهية اللاتى لايخل الخلاف فيها بجوهر الدين أى إخلال ، وكتبهم الأصولية والفروعية دالة أكبر دلالة على براءتهم من التعصب المذهبي ، وعلى إحسانهم الظن بكل من يخالفهم خلافا فقهياً ما دام لا يمس الدين ، ولا يخل بأصل من أصول الاسلام الكبرى .

وهاك بعضاً من قواعدهم الأصولية والفروعية المنصوص عليها فى أكبر مؤلفاتهم وأشهرها ، مثل قولهم :

« الاجتهاد جائز لمن حقق علوم الاجتهاد الخمسة المذكورة فى علم الأصول » .

« لكل مجتهد نصيب » .

« إذا اختلف مذهب إمام الصلاة ومذهب المؤتم به فالامام حاكم » .

« لا إنكار فى حكم مختلف فيه » .

« لا يكون التكفير والتفسيق إلا بدليل قاطع » .

« حكم الحاكم بين الخصمين يقطع النزاع مهما كان مذهب الحاكم ، وكيفما كان مذهب الخصمين » .

« الجاهل الصرف الذى لايعرف عن المذاهب شيئا مذهبه مذهب من وافق » .

« كل مسألة خلافية خرج وقتها فلا يجب على المكلف قضاؤها ولو أداها مخالفة لمذهبه مهما كان الخلاف قد وقع فيها لمصادفة فعله قول قائل من علماء المسلمين » .

وغير ذلك من القواعد الكلية الكبرى الدالة على ما ذكرته آنفا من أنهم على قدر كبير من التسامح المذهبي .

على أنه قد يوجد فى بعضهم شيء من التعصب المذهبي ، ولكنه فى الغالب

يكون فى العامة الذين لا يعرفون عن أصل مذهبهم شيئا ، وربما وجد فى بعض الخاصة ، ولكنه وجود نادر قد يكون لأسباب خارجية لاعلاقة لها بأصل المذهب ، كما يوجد مثل ذلك فى جميع المذاهب الاسلامية من بعض الأفراد الذين قل أن يخلو عنهم مذهب من المذاهب كما نطقت بذلك كتب التاريخ .

وهم أيضاً لا يجمدون على مانصه إمام مذهبهم ، بل طريقتهم أنهم إذا رأوا فى أية مسألة أن غير إمامهم أرجح دليلا منه أخذوا بقوله غير مستنكفين ولا آنفين فى الميل عن إمامهم إلى إمام آخر من أئمة المسلمين ما دام هذا الامام قد تمسك بدليل أرجح من دليل إمامهم ، بل إن البعض منهم يستنبط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية ، ويتخذ هذه الأحكام المستنبطة مذهباً له غير عالم بمن قد سبقه إلى هذا المذهب ، وبمن قد وافقه على هذا الرأى ، وذلك كله نتيجة لفتحهم باب الاجتهاد المطلق الذى كان قد أوصده الجمهور على أنفسهم بلا دليل ، ولذلك نرى كثيراً منهم يذهبون إلى آراء قد توافق إمام مذهبهم ، وقد لا توافق ، وقد يكون فيها مرجحاً لمذهب عالم سنى ، وقد يكون رآه ابتداء ، وذلك كالإمام يحيى بن حمزة مؤلف (الانتصار) وغيره ، والامام عبد الله بن حمزة مؤلف (الشافى) وغيره ، والامام المهدى أحمد بن يحيى مؤلف (البحر الزخار) وغيره ، بل جاء بعدهم من فتحوا باب الاجتهاد المطلق على مصراعيه غير هيابين ولا خائفين ولا وجلين ، ودخلوا منه غير هيابين ولا مبالين بمخالفة أى عالم مهما كان عليه ماداموا قد تمسكوا بالكتاب والسنة ، فتركوا المذاهب الفقهية والأصولية والكلامية أجمع ، ورجعوا إلى أصول الدين الاسلامى وأدلته الشرعية الصحيحة ، وأعلنوا اجتهادهم المطلق أصولا وفروعا وكلاما وتفسيراً وحديثاً وفقهاً فى عصور عز الاجتهاد فى واحد منها ، أولئك أمثال السيد محمد بن إبراهيم الوزير مؤلف (العواصم والقواصم) و (إيثار الحق على الخلق) و (والروض الباسم) و (ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان) و (البرهان القاطع) و (تنقيح الأنظار) وغيرها من المؤلفات القيمة ، والشيخ صالح المقبلى مؤلف (العلم الشامخ فى إيثار الحق على الآباء

والمشايخ) و(الأرواح النوافح) و (المنار على البحر الزخار) و (الاتحاف لطلبة الكشاف) وغير ذلك . والسيد حسن الجلال مؤلف (نظام الفصول) و (ضوء النهار) و (العصمة عن الضلال) ، وغيرها . والسيد محمد بن اسماعيل الأمير الصنعانى، مؤلف (سبل السلام) و (منحه الغفار) و (العدة) و (التحبير) و (الروضة) وغيرها ، والقاضى محمد الشوكانى صاحب المؤلفات القيمة ، التى لو لم يكن منها إلا ما قد طبع لكفته فخراً ، فكيف والكثير منها لم يطبع ، فمن مؤلفاته المطبوعة (نيل الأوطار) و (الدرارى المضيَّة) و (تحفة الذاكرين) و (القول المفيد) و(فتح القدير) و(إرشاد الفحول) وغيرها ، فلله دره من مذهب أنجب أمثال هؤلاء العلماء فى عصور ساد فيها التقليد والجمود وعز فيها التحرر الفكرى ، وسد باب الاجتهاد .

ومهما يكن من الأمر فإن زيدية اليمن ليسوا كما يتوهم الكثير ممن يجهل حالهم وفقههم ، بل هم إن قلدوا فإنما يقلدون أئمة مذهبهم الذى لا يخرجهم عن مذاهب إخوانهم أهل السنة ، لاسيما الأحناف ، وإن اجتهدوا وتحرروا ، فاجتهادَ الوزير والمقبلى والأمير والجلال والشوكانى ، هؤلاء العلماء الذين لايعرف أحد قدرهم إلا بعد أن يحيط علماً بجميع مؤلفاتهم القيمة ، وهم كغيرهم من أهل المذاهب الإسلامية الأخرى فى التولى للخلفاء الراشدين ، والتعظيم لهم بصفتهم وزراء النبى صلى الله عليه وسلم وأعظم مناصريه ، ومن انتقصهم منهم ، فهو إما من العوام الجهال ، أو من الخاصة المتعصبين .

والدليل الصحيح على هذا هو ما نراه فى كتبهم الكثيرة اللاتى ألفها أكبر علمائهم ، من النقل عن جماهير أئمتهم وعلى رأسهم إمام مذهبهم الأكبر الإمام زيد بن على رضوان الله عليه ، من وجوب التولى والحب والتعظيم ، لجميع الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم ، وحسب القارىء أن يتصفح منها ما قد طبع بمصر من المؤلفات القيمة اللاتى تبين لهم صدق ماقلته من براتهم من كل ما اتهموا به من رفض وابتداع ، أذكر منها على سبيل المثال : (الرسالة الوازعة للمعتدين) المطبوعة

بالقاهرة ، ومجموعة ضمن الرسائل اليمنية اللاتى طبعت منذ عشرين عاما تقريبا ، وهى للإمام يحيى بن حمزة اليمنى الزيدى .

وحاصل هذا المقال ، هو أن من تجرد من أثواب التعصب المذهبى ونظر فى مؤلفات زيدية اليمن عموما ، وفيما قد طبع منها خصوصا ، لا يخرج منها إلا مؤمنا أعظم إيمان بأن إخوانه (الشيعة الزيدية) ليسوا كما أشيع عنهم جهلا من الشذوذ والابتداع فى الرأى والعقيدة والرواية والمأخذ ، كما أنهم أيضا بريئون من الجمود والتعصب المذهبى الذى طالما رموا به ، بل إنهم كغيرهم من إخوانهم المسلمين رواية وأخذا للشريعة الإسلامية من دواوينها المشهورة التى دونها أئمة الحديث وحفاظه المشهورون ، كما أنهم أيضا كغيرهم من المسلمين انصافا وتسامحا وحرية وحبا للسلف الصالح من أصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وتوليا لخلفائه الراشدين ، وفى الوقت نفسه يؤمن أكمل إيمان بأنهم من أبعد المسلمين عن البدعة ، وأقربهم إلى السنة ، وأن المذهب الزيدى ، والمذهب الحنفى أخوان ، ومهما تخالفا فلن يخرج المذهب الزيدى عن أى مذهب من المذاهب الإسلامية الأخرى ، وهكذا ما تفرع عنه من فرق ومذاهب ، حكمها حكمه خصوصا المذهب الهادوى منها ، وقد يشذ هذا الأخير وينفرد بأقوال لا يوافقه عليها غيره مطلقا ، ولكنه انفراد يسير فى مسائل جزئية محصورة .

وهكذا صار واضحا أن ما أشيع عنهم ، هم منه برآء ، ومهما وجد بعض من ذلك ، فلن يتجاوز عدداً مخصوصا من متطر فى فقهائهم يتضاءل أمام الجم الغفير من علمائهم الذين ترى أقوالهم العلمية مسجلة على صفحات الكتب بروح عظيمة من التسامح والانصاف والتحرر الفكرى ؟